

مذكرة عن بحوث الاسكان الريفي

مقدمة الى السادة اعضاء اللجنة الموقرة من المهندس حسن فتحى بتاريخ ٢٠/٤/١٩٦٥

- ١ - لقد توضح من سير المناقشات فى أكثر من مرة وأكثر من مقام ان الاتجاه ينحو الى ارجاء النظر فى البحوث النوعية الجاهزة ، ومنها ما سبق لى شرف عرضه على هيئة اللجنة الموقرة بالمذكرة المقدمة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٥ من البحوث النوعية وذلك الى حين استكمال الدراسات الشاملة .
- ٢ - لما كت أشعر بأن هناك سوء تفاهم عن مهمة اللجنة ، من كونها لا تقتصر على وضع برامج الدراسات الأكاديمية بل أنها شكلت أساسا للنظر فى البحوث الجاهزة أو التى يتقدم بها الباحثون ، وقد أوضحت وجهة نظرى هذه مرارا ولكن للأسف لم يسمحنى الحظ بالحصول على موافقة الأغلبية . لهذا أرسلت المذكرة المرفقة صورتها الى السيد رئيس اللجنة بصفة شخصية برجاء البت فيما ورد فيها .
- ٣ - لقد ترتب على استبعاد البحوث النوعية الجاهزة أن لم يمكن التقدم بأية بحوث فى الاسكان الريفي الى المجلس الاعلى لدعم البحوث بجلسته السابقة والتي أقبرت فيها بحوث فى مختلف الفروع الأخرى .
- ٤ - لذلك أتقدم الى سيادات زملائى برجاء اعطاء الأولوية فى النظر للبحوث النوعية المحددة المهدف المتكاملة كوحدة بحث قائمة بذاتها وعدم تفكيك الجوانبها بتقسيمها الى نقاط لتوزن على لجان فرعية ، الأمر الذى سيفقد كيانها وجوهرها .
- ٥ - ان أهمية مثل هذا القرار لتتوضح من الاجابة على السؤال : هل من الأصلاح القيام فورا باجراء اختبارات وتجارب عملية على ابتكار موجود عن تصميم قمنسة بلدية من شأنه رفع درجة حرارة الحريش من ٦٠٠م الى ٩٠٠م مع احتمال نفس الوقود أى بدون رفع التكاليف أو أن نقسم مثل هذا البحث الى نقاط لتوزن على اللجان الفرعية وترجى النظر فى أمره الى حين استكمال جميع الدراسات عن كل مواد البناء كالأسمنت والجبس والجير ثم عن الحراريات مما هو معروف وموجود فى الكتب ؟ .
- ٦ - انى لم أورد هذا السؤال على سبيل المثال النظرى فان بحث تطوير القمنسة البلدية قائم وموجود فعلا يتطلب الاختبار ، وهو جزء من أحد البحوث النوعية المحددة والمقدمة الى هيئة اللجنة الموقرة ألا وهو بحث " مرفق التحمير الذاتى "

- والذى هو بدوره جزء من بحث أكبر منه هو " مشروع قرية الحرائية الارشادى " الذى يهدف الى بحث تطوير القرية من داخلها .
- ٧ - من الواضح أن السبب فى الحالة التى عليها بحوث الاسكان الريفى من الركود انما ترجع الى اختلال الأمر فى مفهوم البحوث والدراسات من جهة ، والى تطبيق مطلق المذكرة ١٦/أ ، على بحوث الاسكان الريفى كما لو كانت مشروعا واحدا . ولست بحوثا متعددة لكل منها طبيعته ومستلزماته .
- ٨ - انى كبير الأمل فى ازالة سوء التفاهم هذا وانتهاء حالة ارجاء البحوث القائمة بالنظر فوراً فى كل ما قدم منها لهيئة اللجنة الموقرة وقرار أو استبعاد ماتراه حيا لها ، ليمكن النظر فى اعداد برامج التنفيذ وتقدير الميزانيات والموافقة على الأفراد الملميين الذين سيقومون بالبحوث لكل مشروع على حدة تصهيدا لتقديمها للمجلس الأعلى .
- ٩ - هذا وقد سبق التقدم مباشرة لهيئة المجلس الأعلى لدعم البحوث بمشروع بحث قرية الحرائية الارشادى وللأسف جاء التقدم متأخرا لقصر الوقت الذى اتى لاعداد المذكرة كما لم يتسع الوقت للتقدم بأى من باقى البحوث الضمنية بالمذكرة السابق التنويه عنها والمقدمة الى سياتىكم بتاريخ ١٩٦٥/٢/٦ ونأمل أن يتسع الوقت فى المرة القادمة .
-